تصريح وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني، رياض المالكي، يرحب فيه بتصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح قرارين متعلقين بالقدس والتسوية السلمية*
٢٠٢١/١٢/٢

رحب وزير الخارجية والمغتربين د. رياض المالكي، باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الأربعاء ٠١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ قرار القدس بأغلبية الدول ب ١٢٩ دولة لصالح القرار الذي يؤكد على أهمية ومكانة مدينة القدس، والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي الراهن، وفي الحرم الشريف، باعتبارها جزء لا يتجزأ من الارض الفلسطينية المحتلة.

وشدد الوزير د. المالكي على أهمية تصويت الدول على هذا القرار في هذا الوقت بالذات الذي تتعرض فيه القدس إلى عديد محاولات التهويد، وسرقة الأرض، ومحاولات الترحيل القسري لأبناء شعبنا هناك لتزوير التراث والتاريخ.

وشكر الوزير د. المالكي الدول التي صوتت مع القرار، وشكر دور الأشقاء العرب، والأصدقاء، وخاصة المملكة الأردنية الهاشمية على جهودها في اعتماد القرار، وعبر عن رفضه واستهجانه لمواقف الدول التي صوتت ضد. وتلك التي امتنعت، وعبر عن استياء منقطع النظير من الدول التي غيرت تصويتها، وقال إنها دول تفتقر للمبادئ وإنها دول منافقة، وأدان محاولاتها السيئة لجر عدد من الدول إلى موقفها هذا. مشدداً أن هكذا مواقف غير متسقة مع القانون الدولي، ومع الـ Status quo، ولا يخدم السلام، ويضعها في موقف العداء لحقوق الشعب الفلسطيني.

وأضاف الوزير د. المالكي أن مدينة القدس المحتلة كانت وستبقى جزءاً أساسا من أرض دولة فلسطين وعاصمتها الأبدية وإن القيادة الفلسطينية غير خاضعة للابتزاز، وستعمل كل ما لديها من إمكانيات وبالدبلوماسية الفلسطينية للحفاظ على القدس بمقدساتها ومكانتها.

وفي سياق متصل رحب الوزير المالكي باعتماد قرار تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، حيث صوتت ١٤٨ دولة صالح القرار، وصوت ضد القرار ٩ دول (أستراليا، كندا، هنغاريا،إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، بالاو)، وامتنعت عن التصويت ١٤دولة .حيث صوتت الدول الأعضاء لصالح القرار الذي يؤكد على الموقف الدولي الداعم لشعبنا الفلسطيني وقضيته العادلة والدعوة لإنهاء الاحتلال، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وحقه في تقرير المصير وضرورة التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤.

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/mn/rd021221

وشكر الوزير د. المالكي الدول التي صوتت لصالح القرار كونها تفي بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي وقواعد العدالة والانصاف، ويدعو الدول التي صوتت ضد القرار إلى مراجعة سياساتها خاصة وأن القرار المعتمد يدعو إسرائيل، سلطة الاحتلال، إلى التوقف عن كافة الأعمال التي تتعارض مع القانون الدولي، وكافة الإجراءات الأحادية الجانب في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الرامية إلى تغيير طابع الأرض الفلسطينية ومركزها وتكوينها الديمغرافي، و الوقف التام لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، و التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والنظر في اتخاذ تدابير للمساءلة، وفقاً للقانون الدولي، وعليه فإن تصويت الدول ضد القرار و/أو امتناعها عن التصويت يعد بمثابة خروج عن النسق القانون الدولي والقرارات الدولية وميثاق الأمم المتحدة ، والحق العادل لشعبنا الفلسطيني في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده، وحقه في مساءلة هذا الاحتلال على جرائمه وانتهاكاته.

واختتم الوزير د. المالكي بأن تسوية القضية الفلسطينية بالوسائل السلمية يتطلب دعم مبادرة السيد الرئيس محمود عباس في عقد مؤتمر دولي للسلام بحضور جميع الأطراف، وإطلاق مسار سياسي جدي وفق جدول زمني واضح على أساس قواعد القانون الدولي ومرجعيات عملية السلام المتفق عليها، لإنهاء الاحتلال وتحقيق حق تقرير المصير وتجسيد دولة فلسطين وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/